الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصادية
رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة):

لكحل عبد الرؤوف

فخر الدين بوراس

تحت عنوان

دور أدوات التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية

دراسة حالة - بنك الجزائر الخارجي -

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ (ة)	بلواضح فاتح	جامعة المسيلة	رئيســا
اسم ولقب الأستاذ (ة)	لقليطي الأخضر	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الأستاذ (ة)	قشي حبيبة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

"شكر و تقدير"

الشكر لله أولاً وأخيراً ، أحمده حمداً كثيرا على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه،إلى كل من صلى على خيرالبرية محمد عليه الصلاة والسلام.

نتوج بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " لقليطي الأخضر " إلى اهتمامه و توجيهاته متمنين له النجاح في مساره العلمي.

و الشكر المسبق

كما نشكر أيضا كل عمال بنك الجزائر الخارجي " BEA " و أخص بالذكر مدير البنك الذي ساعدنا كثيرا و لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة و نصائحه.

كما نشكر إلى كل من جمعنا معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم أساتذة و طلبة وخاصة طلبة تخصص نقدي بنكي ماستر 2018.

" إهـــداء "

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل.."واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى الذي شعل شمعة دربي و أنارها بنصائحه، وسهر على تعليمي والذي حلم بأن أكون قدوة لغيري، حفضه الله و أطال في عمره.

" أبي الغالي "

إلى من أوصانا الرسول بها ثلاثا ... و حملتني في بطنها تسعا ... و غمرتني بحبها و دعواتها دائما حفضها الله و رعاها.

" أمي الغالية "

إلى من أرى السعادة في أعينهم و ارتاح و أنا بينهم إلى من زاحمتهم على لبن أمي و فؤادي أبي.

" أخوتي أخواتي "

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

الإهداء

الشكر

فهرس المحتويات..... I

قائمة الجداول..... III

قائمة الأشكال.....IV

قائمة الملاحق..... V

قائمة المختصرات IV

الملخص..... VII

المقدمة ..... أ – ث

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحليل المالي 1

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي 2

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي 2

المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي 3

المطلب الثالث : وظائف التحليل المالي 4

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي 6

المطلب الأول : مجالات التحليل المالي 6

المطلب الثاني : الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي 7

المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي 11

المبحث الثالث : الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي 12

المطلب الأول :الادوات التقليدية للتحليل المالي الكمي باستخدام النسب المالية والمقارنات 12

المطلب الثاني : الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي النوعي 17

المبحث الرابع : دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات 18

المطلب الأول : النماذج الحديثة في التحليل المالي 18

المطلب الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الأداء 21

المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات 22

خلاصة الفصل الأول 24

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي (BEA) 25

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA)..... 26

المطلب الأول : تقديم بنك الجزائر الخارجي (نشأته وتطوره) 26

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي..... 30

المطلب الثالث: وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي..... 32

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي BEA..... 35

المطلب الأول: العناصر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة..... 35

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الجزائر الخارجي..... 39

خلاصة الفصل الثاني 50

الخاتمة 51

قائمة المراجع 54

الملاحق 56

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي	40
2	العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي	42
3	هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي	44
4	منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي	46
5	معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي	48

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي	40
2	العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي	42
3	هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي	44
4	منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي	46
5	معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أصول وخصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2015 – 2016	56
2	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2015 – 2016	58
3	أصول وخصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2016 – 2017	59
4	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2016 – 2017	61

قائمة المختصرات

المصطلح	بيان الاختصار
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
ROE	Return On Equity
ROA	Return On Assets
PM	Profit Margin
AU	Utility Assets
EM	Equity Multiplie

ملخص:

تلعب **المؤسسة المالية** دورا فعالا في اقتصاديات الدول إذ تعتبر النواة الرئيسية في التنمية الاقتصادية وهذا حسب القطاعات التي تنشط فيها باختلاف أنواعها، وتباين أهدافها وبتحديد وظائفها.

يعتبر **التحليل المالي** خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة **الوضعية المالية** للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية، لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف **القوائم المالية**.

فالتحليل المالي يقوم بفحص و تحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي.

الكلمات المفتاحية :

المؤسسة الاقتصادية، التحليل المالي، الوضعية المالية، القوائم المالية.

ABSTRACT :

The economic institution play an active role in states economies, it is the core of economic development and this is by the sectors which they are active of her defferent types, her objectives vary and select her functions.

Financial analysis is considered a necessary plan for financial plans in order to know the financial states of the institution before predicting futur plans, so it considered a tool to select institution weaknesses for adoption on data that appear in defferent functions of the institution to know the special changes in financial position.

Key Words :

The Economies companies, The financial analysis, the financial position, financial statements.

RÉSUMÉ :

Les entreprises économiques a une une place importante dans les économies du monde, il contribue au développement de l'économie, dans différents types de champs, des objectifs différents et des emplois. importante pour la planification financière de connaître la situation financière de l'entreprise avant de prédire les futurs plans, de sorte que l'analyse financière peut être un moyen de connaître les points faibles ou les points faibles de la société, cela dépend de rapports indiqué dans les états financiers. Ainsi, les contrôles d'analyse financière et l'analyse des états financiers dans les différents emplois dans l'entreprise de connaître des changements dans le site financier.

Mots clés :

L'entreprise d'économie, l'analyse financière, la situation financière .

مقدمة عامـــــة

1- أهمية الموضوع:

لطالما شكل موضوع التحليل المالي حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة، وابتكار أدوات تحليلية متعددة و متنوعة تتماشى مع هذا التقدم والتنوع الذي تشهده الساحة الاقتصادية بشكل عام من معدلات الفائدة السائدة من جهة، ومعدلات النمو و التضخم من جهة أخرى، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.

كما يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل.

2 - إشكالية البحث:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه .من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

بناء على ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في البنك الجزائر الخارجي ؟

3 – أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- ❖ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- ❖ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- ❖ و الهدف الرئيسي يتمثل في تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

4 – أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب ولكننا سوف نقوم بعرض أهمها:

- ❖ الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها؛
- ❖ توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي ندرسه؛
- ❖ إبراز أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؛

5– الدراسات السابقة :

5–1 الدراسات العربية :

- ❖ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع الإدارة المالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، وتمثلت إشكالية البحث : هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعانيها وقد هدف الباحث إلى إظهار كيفية استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وقد أسقط هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.
- ❖ هاجر محمد صالح حسين، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009 ،هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في

تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية والتعرف على مدى اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي تمثلت مشكلة البحث بمدى إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عن طريقها تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.

2-5 الدراسات الأجنبية :

❖ (Zhu Li&Zhu Naping) لسنة 2011 تم أخذ بعين عينة من الشركات و البالغة (100) شركة وقسم الشركات إلى 50 شركة عامة و 50 شركة خاصة (فردية) طبقا للأدوات النهائية لتحليل الشركات فقد وجد بأن Z-score للشركات العامة هي أعلى من الشركات المسجلة الفردية وهذا يعني بأن المخاطر المالية للشركات الخاصة هو أعلى بشكل كبير من الشركات المسجلة العامة، وأن النسب المتداولة للشركات الفردية هي أقل من الشركات العامة ونسبة الموجودات إلى المطلوبات للشركات الفردية هي أعلى من الشركات العامة وفي العموم أن مستويات المخاطر المالية للشركات المسجلة تبين منحنى الزيادة، وأن Z-score للشركات الفردية هي أقل بشكل كبير من الشركات العامة كما أن Z-score تعكس المخاطر المالية للشركات وكلما كانت Z-score أقل كلما كانت المخاطر المالية أعلى و عندما تكون Z-score فإن الموقف المالي للشركة يكون تام أو كامل أو بعيد عن المخاطر.

❖ (Louise Tchamanbé Djiné) لسنة 2011 استخدمت هذه الدراسة ثلاث نظريات وهي النظرية الأولى تخص العائد على حق الملكية و الثاني منفعة الموجودات و الثالثة هي مستوى الربح، وعينة البحث هي بنك (الكاميرون) وقد ظهرت نتائج البحث مؤشر فشل البنك لأنه لديه نفس القيمة التي كان عليها في الأزمة المالية في عام 1980-1988 وقد تبين أن التبؤ بالفشل مع تحليل Z-score قد كانت صغيرة أو قليلة خلال فترتين 1980-1988 و 1980- 2006 ولكن لم تكن صفرا، وهذا يعني أن المؤشرات المذكورة وبصورة مستمرة توضح ثباته للنظام المصرفي و المالي وفي وقت الحاضر، وبهذه النتيجة تعطي فترة طويلة قبل الأزمة المصرفية، وتبعا لهذه الدراسة فإن مخاطر تقييم الفشل المالي لعينة الدراسة من خلال التحليل و القياس ظهرت أن إخفاقات البنك سجلت مابين 1980- 2006 وان حدوث مخاطر الفشل في عرض صور المخاطر للبنوك لخطورة فعاليتها يعزى إلى تغطية الغير كافية لهذه المخاطر من قبل رأس المال بعبارة أخرى " إن عرض محفظة الأوراق المالية للبنك إلى المخاطرة بأنشطتها قد ساهم بمساهمة كبيرة إلى فشلها أكثر من التغطية الغير كافية لتمويلها الذاتي، والتحليل يكشف عن مطابقة النتائج المبينة على

كيفية احتمال الفشل و التي تكون واطئة ما قبل الأزمة والتي تزيد بصورة كبيرة خلال الأزمة و انحطت بعد الأزمة".

6 – فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال المشار إليه آنفا، تم وضع ثلاثة فرضيات:

- ❖ **الفرضية الأولى:** إن تقييم أداء المؤسسات المالية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- ❖ **الفرضية الثانية:** القوائم المالية المنجزة من طرف بنك الجزائر الخارجي توفر المعلومات الكافية التي من شأنها تسهيل عملية التحليل المالي.

7 – منهجية البحث :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة على مستوى هذا البحث ومن أجل تحقيق أهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي على مستوى هذه المذكرة قصد الإلمام بمختلف جوانب موضوع التحليل المالي سواء تعلق الأمر بالمفاهيم المرتبطة بموضوع التحليل المالي وكذا أدوات التحليل المالي المستخدمة.

8 – حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- ❖ **الحدود الزمنية:** تم حصر مجال الدارسة في الفترة الزمنية من 2015 إلى غاية 2017 أي الاعتماد على ثلاث سنوات.
- ❖ **الحدود المكانية:** تمت هذه الدارسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري "**BEA** "

9 – خطة البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين :فصل نظري وفصل آخر تطبيقي حيث تم التطرق إلى الفصل الأول والذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي للتحليل المالي حيث تناولنا أربعة مباحث ، حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان ماهية التحليل المالي و المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي و المبحث الثالث الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي دور التحليل المالي في تقييم أما المبحث الرابع فجاء فيه دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات .

وفي الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان دارسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي "**BEA**" حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منه إلى نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي "**BEA**" وجدير بالذكر أن المبحث الأول شمل على ثلاثة مطالب وفي المبحث الثاني قمنا بتقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي من خلال الاستعانة بمجموعة معينة من النسب المالية وشمل على مطلبين.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات غش مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر با لمساهمين و المقرضين على حد سواء، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات. و قد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، و هي وظيفة التحليل المالي، و منذ ذلك التاريخ و التحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الإدارية.

يتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي و الأهداف المرجوة منه و مجالات و الأطراف المستعملة و نتائج التحليل المالي، بالإضافة إلى مقوماته الأساسية و المنهجية الواجب إتباعها قصد الوصول إلى نتائجه ومعايير التحليل المالي، كما يتضمن هذا الفصل الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية تقييم الأداء و اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

سوف نتطرف من خلال هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول سوف نعرض مفهوم للتحليل المالي وفي المطلب الثاني إلى أهداف التحليل المالي ولابد من الإشارة إلى وضائف التحليل المالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض النتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وضيفتها ، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

وتأسيسا على ما تقدم، فقد وردت تعار يف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، و لقد أشار المؤلف وليد ناجي الحيالي إلى البعض منها يمكن اختصارها فيما يلي :[1]

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل
- إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلي
- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و الارتباط فيما بينها، و إثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفية التي هي عليها، مما يساعد من اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل)** ، مؤسسة الوراق، عمان ، 2004، ص.ص 21– 22.

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب

- من خلال تعار يف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبوبها التبويب الملائم، وذالك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى النتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، و بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة و الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة[1]، ويكمن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية :

1- بالنسبة للشركة:

تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من اجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى :

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمارات و التمويل.
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر 2004، ص 16.

2- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:

حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى [1]:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من القرض.

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي

1 – توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:

من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.

1 – 1 اتخاذ قرار الاستثمار:

وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.

1 – 2 اتخاذ قرار التمويل:

حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

1 – 3 اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية:

من أجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.[2]

الشكل الموالي يبين وظائف التحليل المالي:

[1] عبد الحليم كراجة، **الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2000، ص 143
[2] محمد صالح عواشرية، **التحليل المالي**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص 21.

شكل تخطيطي: يبين وظائف التحليل المالي في إتخاذ القرار

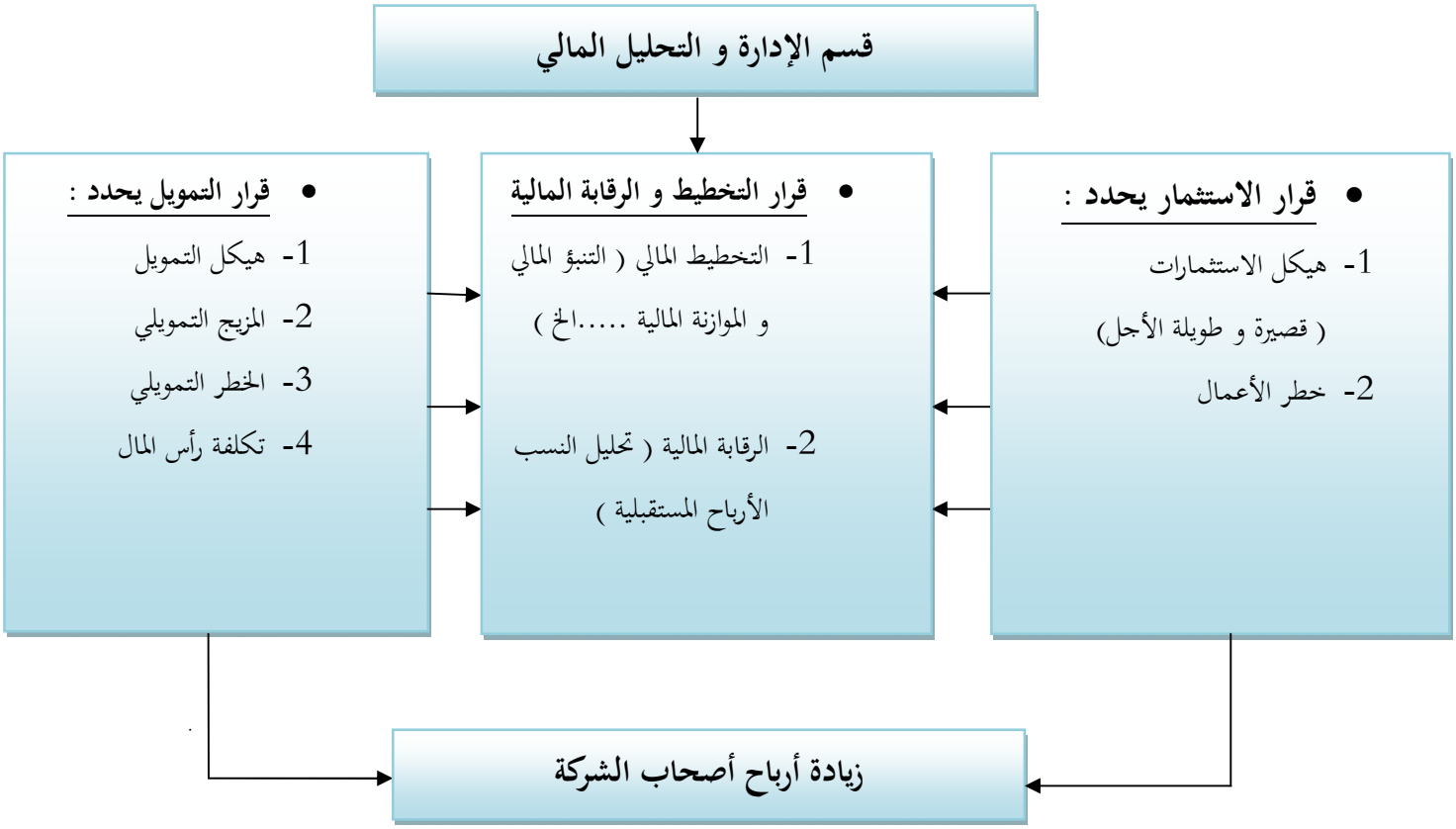

المصدر : خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001 ، ص 17

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول إلى مجالات التحليل المالي وفي المطلب الثاني إلى الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي و أخيرا إلى نتائج التحليل المالي.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية :[1]

1 - التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، و تتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها وضع تقديراته المستقبلية.

2 - تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحلل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة ومجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل نفس المجال أو في المجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين و المقرضين.

3 - التحليل الائتماني:

يقوم بها التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، و تعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000، ص-ص، 159-160.

4 – التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم و كفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

المطلب الثاني: الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ومن الأطراف المستعملة و المستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي :

1 – المستثمرون:

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، و المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي و المرتقب) يهتم بماضي الشركة و المخاطر التي تعرضت لها ، و الأسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير و الطويل .[1]

2 – إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وضيفتها. فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 53.

التالية أو كلها مجتمعة :[1]

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة

النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

3 – الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شرائها للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.[2]

3-1 الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم و حصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية و كفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

[1] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 1997، ص. 42.
[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3-2 الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في المؤسسة.

4 - الموردون:

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، و استقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، و يعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، و تطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، و بذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، و يمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان

الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.[1]

5 - العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، و تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

6 - العاملون في المؤسسة:

يمكن القول أن بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما[2] :

- المساهمون (الملاك)
- العاملون في المؤسسة

إن زيادة الأجور مع ثابت الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غي مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات، ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 1
[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

تجاوز صافي الربح 25 % بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية و ضمان حد أدنى من العائد للملاك.

يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، و التأكد من سلامة إدارة الأموال.

7 - الهيئات الحكومية:

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية[1]:

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.
- غايات إحصائية.

8 - الأفراد و الجهات المتعاملة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية[2]:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- مراقبة و متابعة الأموال المالية السائدة و تأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي و تحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

9 - المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها و مركزها المالي ومكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية

Standard & pours و شركة Dun & Bradstreet التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات[3].

[1] أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البداية، عمان، 2004، ص - ص 172– 173.
[2] هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص. 164.
[3] أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 173.

المطلب الثالث: نتائج التحليل الخارجي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

1- نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها[1] :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.

2- نتائج التحليل الداخلي

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية[2] :

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- التحقيق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] المرجع نفسه، ص-ص، 12- 13.

المبحث الثالث: الاتجاهـات التقليدية للتحليل المالي

سوف نتطرف من خلال هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول نعرض الأدوات التقليدية للتحليل المالي الكمي باستخدام النسب المالية و المقارنات وفي المطلب الثاني إلى الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي النوعي.

المطلب الأول: الأدوات التقليدية للتحليل المالي الكمي باستخدام النسب المالية و المقارنات

1 – مفهـــوم التحليل المالي بالنسب و المقارنات: تقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات المركز المالي، أو بين بيانات قائمة الدخل، أو بين بيانات قائمة المركز المالي و قائمة الدخل معا، وذلك في تاريخ معين، حيث أن الاتجاهات التي اتخذتها هـذه العلاقات على مدى الزمن تسهل عملية التحليل المالي ، وذلك لاختصـــارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها، بما لها من مؤشرات ذات معنى التي تستطيع أن تعطي معلومات معبرة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير .

أما أسلوب المقارنات فهو يعني مقارنة البيانات الفعلية بيانات السنوات السابقة، أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بالشركة بيانات وحدة أخرى منافسة لها و متماثلة معها في أداء نفس النشاط، حيث يعود سبب اعتماد الشركات على التحليل بواسطـــة هذه النسب إلى الأسباب التالية:[1]

- إن إعداد النسب المالية لا يتطلب قدرا هاما من المهارة و المقدرة، لكن تحليل و تفسير النتائـج فيحتاج إلى مهارة وقدرة، وهذه هي التي تميز المحلل الكفـء من المحلل الأقل كفاءة.
- على المحلل أن ينتبه إلى التمييز بين السبب الرئيسي للمشكلة و بين أعراضـها، حيث أن المشكلة هي الأسـاس، أما العرض فهو المؤشر الواضح الذي يؤكد وجود المشكلـة.
- لا تعطي النسبة الواحدة معلومات كافية للتعرف على أسبـاب مشكلة ما، إلا أنه يمكن الحصول على حكم مناسب عند تحليل مجموعة من النسب.

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص ص 49-52.

2- التحليل الكمي باستعمال مختلف أنواع النسب المالية: هناك عدة أنـــواع من النسب المالية تصنف حسب الغرض منها وهي كالتالي:

2-1- مجموعة نسب السيولـــة: هي النسب التي تقيس العناصر الســائلة و العناصر الأقرب إلـــى السيولة، من اجـل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته ومن أهم هذه النسب نجد.

2-1-1- نسبة التـداول: وهذه النسبة تسمى أيضا بنسبة السيـــــــــولة العادية، و يستفاد منها في معرفـة مدى قدرة المشروع على الإبقـاء أو سداد التزاماته.

السيولة العادية = (الأصـول المتداولة ÷ الالتزامات قصيرة الأجل المطلوبات المتداولة) = مرة

أهل الخبرة يعطون قيمة معيارية لهذه النسبة و ينبغي أن لا تهبط عن هذه القيمة، حيث أن النسبـة المقبولة هي (1:2) أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتـداولة.

2-1-2- نسبة السيولة السريعة: تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجودات ها من البضاعة، و ضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبـــة التداول لاقتصارها على الأصـــول الأكثر سيولة، و لأنها تستثني البضاعة و المدفوعات مقدما من البسط , تحسب هذه النسبة على النحو التالي :[1]

نسب السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – البضاعة)

[1] Frank J. Fabozzi & Pamela P . Peteroso**, Financial managment & analysis**, Joh, Wiley & Sons, Inc, Second Edition, 2003 p : 749.

2-1-3- نسبة رأس مال العـامل: و يحسب على النحو التالي:

صافي رأس المال العامل = الموجودات – المطلوبات المتداولة

و يعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات، ويمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر مـن الموجودات المتداولة و من المطلوبات المتداولة، هذا الجزء عبارة عن هامش الأمـان المتـاح للديـون القصيرة الأجل على المؤسسة.[1]

2-1-4- نسبة النقـد: يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن موجودات المؤسسة من النقد و الأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، و هي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسييل موجودات ها الأخرى، هذا و من المهم الانتباه إلى أن تدني هـذه النسبة لا يعني في كل الأحـوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة .

نسبة النقد = (النقـد + الأوراق المالية القابلة للتسويق) ÷ المطالب المتداولة

2-1-5- نسبة التغطية للاحتياجات اليومية النقدية: تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها و تقاس هذه النسبـة بالمعادلـة التاليـــة:

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = (الموجودات المتداولة – البضاعة) ÷ (المعدل اليومي لتكاليف العمليات)

[1] علي فضل جابر، **التحليل المالي لغرض تقويم الأداء**، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2006، ص 48، نقلا عن، Gunnar, Rimmel & Christian, Nielsen ,Företagsekonomi, Studentia, Sweden 2006 P 35.

حيث يقصد بتكاليف العمليات تكلفة المبيعات و المصـــاريف الإداريـة و العمومية مطروحا منها الاستهلاك و المصاريف غير النقدية، أما المعدل اليومي لهـذه التكاليف فهو خارج قسمة مجموعها على عدد أيام السنة (360 أو 365 يوما) .

2-2- نسب النشاط: هي عبارة عن مؤشرات دالة على مدى كفاءة نشاط الشركة حيث تبين مقدرة كل دينار مستثمر في تحقيق دينـــار واحد من المبيعات الصافية، لذلك نجد أن رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر من عناصر الموجودات، و عليه فإن المقياس المناسب لها هو معدل دوران الذي يمكن استعماله كمؤشر للمخاطرة و من أهم نسب نجد :[1]

معدل المبيعات اليومية الآجلة = صافي المبيعات الآجلة ÷ 360 يوم = س دينار

معدل فترة التحصيل اليومي = معدل رصيد الحسابات الدائنة ÷ معدل المبيعات اليومية = س يوم

معدل فترة التحصيل اليومي = 360 ÷ معدل الدوران بالمرات

معدل فترة تحصيل الديون = (معدل رصيد الحسابات المدينة) × 360 ÷ صافي

2-3- نسب الربحية: تعد هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة للشركة كمفهوم للقيـــاس، بسبب عدم توفر وسيلة تكامل تجمع بين هذه النسب حتى تبرز متـــى تكون استثمـارات الشركة مربحـــة، حيث أن

[1] محمد يونس خان، هشام صالح غرايبية، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 2008، ص 62.

هذه الأخيرة تقوم بالتضحية بأرباح حالية من أجل الحصـول علـى أخرى اكبر في المستقبل، ومن أهم هذه النسب نجد:[1]

هامش صافي الربح = صافي الريح ÷ صافي المبيعات

هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

معدل العائد الاسمي الخالي من الخطر = (1 + معدل العائد الخالي من الخطر) (1+ معدل التضخم) – 1

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار

معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصـول

[1] عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 42.

2-4- نسب الرفع المـالي: يقصد بالرافعة المالية هي مدى اعتماد الشركة في تمويل استثماراتها على الديون، لذلك نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الأجل الطويل، و بالتالي قد تعجز الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطرة الماليـة ومن أهم هذه نسب الرفع المالي نجد:[1]

إجمالي الالتزامات إلى الصول = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصـــول

إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب ÷ مصروف الفوائد

القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل = القروض طويلة الأجل ÷ رأس المال

المطلب الثاني: الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي النوعي

يعتمد المحلل المالي و الأطراف المهتمة بأعلى مجموعة من الأدوات النوعية، بغرض توضيح نوعيـة التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للشركة، حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة و ملائمة السياسات الإدارية المتبعة، و مدى صحة المركز المالي و النقدي للشركة، سابقا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التقليدية في التحليل المالي و المتمثلة في :[2]

1- تحليل التغير و الاتجاه: يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة كل من مكونات القوائم المالية و اتجاهاتها، و يعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية و المحاسبية بالتحليل الأفقـــــــي

[1] عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[2] وليد الحيالي، البطمة محمد عثمان، **التحليل المالي**، الطبعة 1، دار الحنين، عمان، الأردن، 1996، ص 194.

و العمودي للميزانية العمومية و كشف الدخل، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية المعتمدة لدى المحللين و متخذي القرارات المالية.

2- تحليل كشف مصادر الأموال و استخداماتها: بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل و غيرها من فقرات الأصول، الخصوم، حق الملكية، بهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة، حيث تعد هذه الكشوفات بغرض تحديد قنوات استخدام أموال الشركة و مصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة.

3- تحليل التغير في التدفقات النقدية: يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية و نوعيتها لتغطية التزامات الشركة من جانب ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب أخر، حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، و تقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها، أضف إلى ذلك تشخيص السياسات غير الناجحة.[1]

4-حدود التحليل المالي النوعي: تم توجيه مجموعة من الانتقادات إلى هذا الأسلوب التحليلي، نظرا لإهماله بعض الجوانب الدراسية على غرار خبرة الإدارة، حالة المباني و الآلات، المستوى التكنولوجي للشركة، استخدام المؤسسة للموازنات السنوية، قدرة التسديد أو الملاءة، نوعية الاتصال.[2]

المبحث الرابع: دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات

يتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نعرض في البداية النماذج الحديثة في التحليل المالي ثم ننتقل إلى دور تحليل المالي في تقييم الأداء و المطلب الثالث إلى دور تحليل المالي في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: النماذج الحديثة في التحليل المالي

1- نموذج كيدا (Kida):

يعتبر نموذج (Kida) أحد النماذج الحديثة الذي أستخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981 ، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (**Z**) بموجب المعادلة التالية:

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] Richard, Chrystelle, Remix, Robert, Article accepté pour l'analyse de qualité financières, Paris, 2002, p 5.

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المؤسسة وفق هذا النموذج إيجابية يكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي،أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي،وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى **95** %.[1]

والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

X1 = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول.

X2 = حقوق المساهمين/ إجمالي الالتزامات.

X3 = الأصول السائلة/ الالتزامات المتداولة.

X4 = المبيعات/إجمالي الأصول.

X5 = النقدية/إجمالي الأصول.

2-نموذج ديكين: (Deakin)

قام (Deakin) بتطوير نماذج ألتمان السابق، كما اعتمد على المعادلات الخطية في التمييز وانتهى إلى أن هناك ارتباط كبير بين مؤشرات الدراسة والقدرة على تقدير الفشل المالي خلال السنوات الدراسة الخمس التي قام بها.

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص262.

3- نموذج حسبو وهندي:

وهو من الدراسات العربية، التي اهتمت بصياغة نموذج لتقدير الخطر النموذج الذي قدمه هشام حسبو ومنير صالح هندي، الأول بدراسته لمجموعة المؤسسات الكويتية باستخدام 6 نسب مالية، والثاني أي هندي فقد قام بدراسته مرجعا أسباب الخطر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية منها" الانخفاض المضطرد في قيمة العملة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، كما توصل لبعض النتائج في دراسته أثبتت أن المؤسسات الفاشلة هي التي بلغ مجمل خسائرها 50%على الأقل من رأسمالها، وأقترح في دراسته بأن المؤسسات الآيلة للفشل يجب إدماجها في مؤسسات ناجحة بهدف تنويع النشاط أو لأي هدف أخر."[1]

وقد اعتمد هندي على نسب مالية هي:

1-معدل دوران مخزون الإنتاج التام؛

2-معدل دوران إجمالي الذمم؛

3-نسبة مصادر التمويل طويل الأجل؛

4-نسبة الاقتراض؛

5-نسبة هامش ربح العمليات؛

6-نسبة النقدية/مجموع صافي الأصول.

4- نموذج دايم: (Diamond)

حاول هذا الأخير من خلال بحث الدكتورة في هذا الموضوع التطور والارتقاء بمستوى دقة التمييز التي توصل إليها (Deakin) فيما يتصل باكتشاف المؤسسات الفاشلة باستخدام التحليل التمييزي المرحلي، ولكنه لم يحصل على مستوى دقة في التمييز بأفضل مما فعله (Deakin) قبله.[2]

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، 1989، ص63.

[2] أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2013، ص 165.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

1- مفهوم تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، و الذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية ، و ذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة و فعالية و طبقا للمعايير الفنية و الاقتصادية المحددة سابقا.

2- أهداف تقييم الأداء:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل فيما يلي[1] :

- تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة و المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
- اتخاذ الإجراءات لازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية و الاستمرارية و المرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا. وذلك من خلال إبراز نقاط القوة و محاولة تفادي الضعف.

3- التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء:

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة و متنوعة، المؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة و تطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق و تقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

[1]MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion, Paris: Edition Economica, 1997, p. 104.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **تقييم الأداء و النتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- **تقييم الأداء و المر دودية:** تعرف المرد ودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة و مجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة و قيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.
- **تقييم الأداء و التمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

1. النظرة الثابتة و تتحقق في إطار تحليل الميزانية.
2. النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها و تفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة. ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي و نجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي[1]:

- استثمار الموارد.
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مرد ودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي[1] :

- اختيارات الاستثمارات و تنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة .وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فان مبدأ الربط بين النقد الوارد و النقد الصادر يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي.

[1] المرجع نفسه، ص. 28.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، كما يتضح أن التحليل المالي هو تلك العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط الاقتصادي للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر عملية تقييم الأداء شكل من أشكال الرقابة ترتكز أساسا على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال كشف النقائص ومحاولة تحليلها والبحث عن أسبابها حتى يتم التقليل منها أو التخلص منها مستقبلا وتعزيز النتائج الإيجابية المحصل عليها.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية في

بنك الجزائر الخارجي

"BEA"

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي (BEA)

أدت الأهمية البالغة للتحليل المالي إلى ضرورة دراسة محتويات القوائم المالية للمؤسسات المالية بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها المالي.

حيث قمنا باختيار أحد البنوك الجزائرية وهو بنك الجزائر الخارجي (BEA) وذلك من اجل معرفة مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة ويكون ذلك من خلال الاعتماد والاستعانة بالقوائم المالية المتعلقة ببنك الجزائر الخارجي(الميزانية وجدول حسابات النتائج).

وقمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن نظرة عامة حول بنك الجزائر الخارجي (BEA) وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA).

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول نقدم بنك الجزائر الخارجي (نشأته وتطوره) وفي المطلب الثاني التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي وأخيرا وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي.

المطلب الأول : تقديم بنك الجزائر الخارجي (نشأته وتطوره).

يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنكا ودائعي تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري،يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم تأسس بموجب مرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري[1]، مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع،بموافقة وزير المالية كما بإمكانه إقامة وكالات خارج الوطن،وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي،وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

1- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967؛

2- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967؛

3- البنك الشمالي للتسليف 30 أفريل 1968 ؛

4- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968؛

5- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968.

[1] محسن قادري، **عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014، ص20.

ومع إنشاء البنك الجزائر الخارجي تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

- ❖ دائرة الشؤون الإدارية؛
- ❖ دائرة الشؤون الخارجية؛
- ❖ دائرة دراسات الاستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في01جوان 1968،وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي،حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاثة مستشارين،وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك و تمثيله اتجاه الغير ومنذ1970،كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سونا طراك ،شركة النقل البحري،شركات البناء الكبرى)[1].

حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية1980،بعدها أرسى شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك،وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك،يضم الهيكل التنظيمي من مديريتان عامتان مساعدتان و09 مديريات مركزية عملياتية.

في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد أرسى تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية،وأصبح بنك الجزائر الخارج ي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا،وذلك بموجب أحكام القانون89/61الصادر في12 جانفي1988 وحضي برأس مال اجتماعي قدرب24.5 مليون دينار جزائري.

[1] خديجة سعودي، **دور نماذج التحليل المالي الحديث في تجنب مخاطر التعثر المصرفي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسيلة،2015، ص 114.

وفي سنة1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد،وهو تنظيم يضم ثلاثة مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية،وبعد 21 سنة من الخبرة وبفضل تطبيق القانون رقم01-88 في12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله وأصبح يوم 5فيفري1989مؤسسة بالأسهم،مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في1أكتوبر1967،كما تم استحداث هيكل تنظيمي أخر سنة 1996من طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم01 الصادر في02 جانفي 1996.

زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 ملحقة بمديرية الشبكة وتتفرع هذه الدائرة إلى قطاعين:

1-قطاع مؤسسي؛

2-قطاع شخصي.

واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي،تبنى البنك هيكلا تنظيميا جديدا سنة 2003، بموجبه تم استحداث هياكل جديدة وتوسيع وتمديد مهام الهياكل الموجودة .

ويملك بنك الجزائر الخارجي فرعين في الخارج هما:[1]

1-بنك الدولي العربي في باريس؛

2-البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية في أبو ظبي.

[1] مرجع سبق ذكره ،2015، ص 114.

وتشير بعض المعطيات حول نشاط البنك الجزائر الخارجي إلى:

- تطورت أعباء الاستغلال ومخصصات الإهتلاك ب10%،حيث جاوزت4.8 مليار دينار؛
- أصبح معامل الاستغلال يمثل نسبة 12%مقابل20%سنة 2004؛
- تم رفع المؤونات المشكلة لتغطية أخطار المقابلات إلى33.2 مليار دينار جزائري بمقدار مرتين عما كانت عليه سنة 2004؛
- ارتفاع مقدار الأموال الخاصة نهاية سنة 2005إلى34.1 مليار دينار، وبإضافة الأموال المخصصة لتغطية الأخطار البنكية العامة يصبح المقدار الإجمالي44.9 مليار دينار هذه الأموال الخاصة تسمح باحترام النسب القانونية،باستثناء المتعلقة بتقييم المخاطر حيث تجاوزت في بعض المؤسسات العامة المنحلة،الحدود المتعارف عليها؛
- نمو الناتج البنكي الصافي بنسبة 82%بين سنتي 2004و2005؛
- فاق إجمالي الميزانية نسبة9%؛
- نمو المنتج البنكي بي 40% ؛
- بلغ الهامش البنكي ارتفاع بنسبة86%؛
- تحسن الأرباح بنسبة 51%.

ومن بين العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه النتائج،هناك عوامل داخلية تتمثل في المجهود الجماعي الهام للبنك بالنظر للتقدم والتحديث والإنجازات المحققة،أما من بين العوامل الخارجية هو إطلاق برنامج النمو من طرف السلطات العمومية.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي.

في قمة التسلسل الهرمي نجد على مستوى القمة المديرية العامة،كما نجد كذلك مديرية المفتشية العامة ومديرية المخاطر والمراقبة الدائمة،كما أن هناك العديد من المديريات الفرعية من بينها المديرية العامة الفرعية للتطوير الداخلي ودعم الأنشطة والمديرية العامة الفرعية للمالية ،المديرية العامة الفرعية للالتزامات والمديرية العامة الفرعية للعمليات و النظام، المديرية العامة الفرعية الدولية وأخير المديرية العامة الفرعية للتجارة ولابد من الإشارة إليه أن كل مديرية عامة فرعية تعمل تحت سلطته العديد من المديريات يمكن توضيحها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

***الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي**

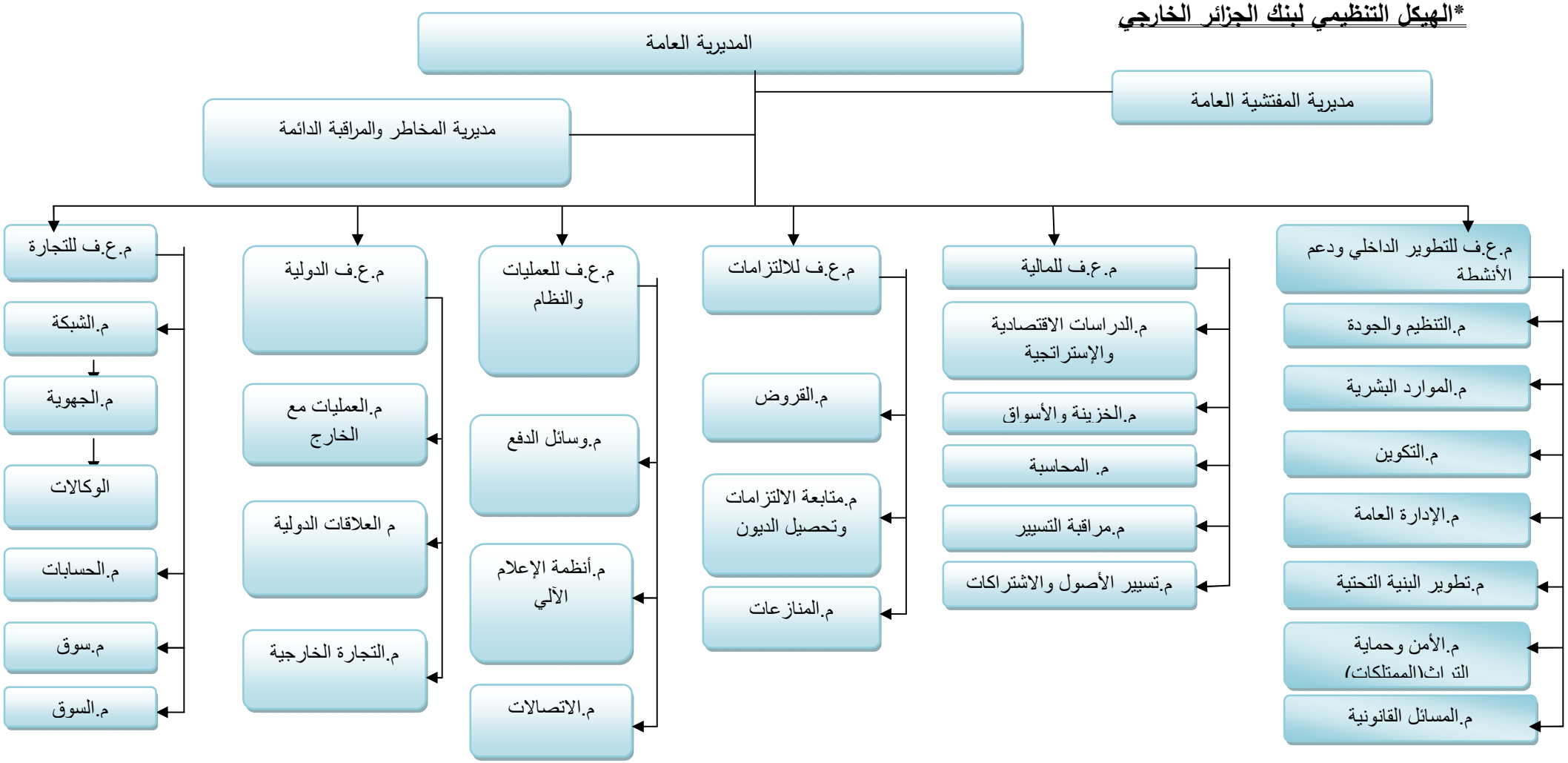

http://www.bea.dz/presentationbea/Organigramme.html H.R /page consultée le:04/05/2019.

المطلب الثالث: وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي.

1- وظائف البنك الجزائر الخارجي:

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأسمال القصير والمتوسط وطويل الأجل ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، بنك الجزائر بإمكانه القيام بما يلي:

- ❖ تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- ❖ ترخيص جميع أشكال الإقراض،قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان،وبالمقدار ذاته إلى المشاركة والوساطة؛
- ❖ تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية؛
- ❖ المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تأمين القروض ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج؛
- ❖ بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقيات القرض مع مرسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى[1]؛
- ❖ معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الآجلة المبرمة،رهن الحيازة،ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية؛
- ❖ يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تتلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول؛
- ❖ يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية،أو القيام بالعمليات العقارية أو الغير العقارية المتصلة بنشاط الشركة،اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها؛
- ❖ يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

[1] خديجة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص115.

2- نشاطات البنك الجزائر الخارجي:

2-1- الخدمات البنكية:

- ❖ قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكوين الودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو ودائع توفير؛
- ❖ إصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك حيث يقوم البنك بناء على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات وإجراء جميع الحوالات البرقية والهاتفية والعادية وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك وتقييد القيمة المعادلة لهذه الحوالات والشيكات مع العمولات المترتبة عليها والمقررة أصولا والنفقات الأخرى على الحساب وفي حدود المؤونة الموجودة فيه أو لقاء دفع المبلغ نقدا حسب الحال؛
- ❖ يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم إليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة و بعد تظهيرها لأمر البنك؛
- ❖ يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسيله بناء على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشاورات والمعلومات.

2-2-التسهيلات البنكية:

- ❖ القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة لتمويل رأس المال العامل؛
- ❖ القروض المتوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات والقروض الطويلة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لغايات إحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة؛
- ❖ يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية وضمن حدود ضيقة ويتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة؛

- ❖ خصم السندات التجارية؛
- ❖ شراء الشيكات والسحوبات للإطلاع بالاستناد إلى حاجات المتعاملين ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية؛
- ❖ الإقراض على عقود التصدير الجارية بين المتعاملين وبين المستوردين في الخارج بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي؛
- ❖ إصدار الكفالات و القبولات؛
- ❖ الإقراض لقاء وثائق الشحن للتصدير،حيث يمنحه البنك بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي BEA.

سنتطرق في هذا المبحث إلى حساب مجموعة العناصر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة وكذلك حساب مجموعة معينة من النسب المالية لنفس الغرض.

المطلب الأول: العناصر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

1- حساب مصدر عناصر الميزانية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي:

1-1- مجموع الأصول: يستخرج مباشرة من الميزانية ويكون مساوي لمجموع الخصوم وفقا لمبدأ التوازن المحاسبي.

1-2- إجمالي حقوق الملكية: يتكون من رأس المال و الاحتياطات و فارق التقدير كل هذه العناصر يتم استخراجها من جانب الخصوم في الميزانية وتتم حسابه وفق الأتي:

1-2-3-إجمالي حقوق الملكية لسنة 2015:

10000000000000+76871890294.50+12414124056.48 = 100892860143.50

1-2-2-إجمالي حقوق الملكية لسنة2016:

15000000000000+43790555375.07+12738867889.47 = 150565294232.64

1-2-1-إجمالي حقوق الملكية لسنة 2017:

15000000000000+68362968551.06+14290439256.19 = 150826534078.07

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

جدول رقم (2-1):يوضح أهم عناصر الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي. (الوحدة :دج)

السنوات / البيان	2015	2016	2017
مجموع الأصول	2602811618703.02	2574006188481.65	3122177721501.37
إجمالي حقوق الملكية	100892860143.50	150565294232.64	150826534078.07
رأس المال	100000000000	150000000000.00	150000000000.00
الاحتياطات	76871890294.5	43790555375.07	68362968551.06
فارق إعادة التقدير	12456077117.23	12738867889.47	12456077117.23

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات بنك الجزائر الخارجي لسنوات 2015-2016-2017.

2- حساب مصدر عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة:

2-1- إجمالي الإيرادات = فوائد ومنتجات مماثلة + منتجات (عمولات) + منتجات النشاطات الأخرى.

2-1-1-إجمالي الإيرادات لسنة2015 :

53089328001.92+39295400091.03+42476997168.07 =134861725261.39

2-1-2-إجمالي الإيرادات لسنة2016:

19467571135,96+43566559974,38+49790060282,97 = 68013137139.31

2-1-3-إجمالي الإيرادات لسنة2017:

44003969581,12+34423634752,10+96124958998,26 = 174552563331.48

2-2- النتيجة الصافية: تستخرج مباشرة من جدول حسابات النتائج.

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

جدول رقم (2-2):يوضح أهم عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات / البيان	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات	134861725261.39	68013137139.31	174552563331.48
فوائد ومنتجات مماثلة	42476997168.07	49790060282.97	96124958998.26
عمولات (منتجات)	39295400091.03	43566559974.38	34423634752.10
منتجات النشاطات الأخرى	53089328001.92	19467571135.96	44003969581.12
النتيجة الصافية	33418665080.57	34572413175.99	57365644936.72

(الوحدة:دج)

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنوات 2015-2016-2017.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الجزائر الخارجي.

1- معدل العائد على حقوق الملكية(Return On Equity) :

ويستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية البنك التجاري ويتمثل هذا العائد في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية وإجمالي حقوق الملكية.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية وكلما أرتفع هذا العائد كلما تمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين ويحسب وفق العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية =النتيجة الصافية/ حقوق الملكية

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

العائد على حقوق الملكية لسنة 2015=(33418665080.57/100892860143.50)

%33.12=

العائد على حقوق الملكية لسنة 2016=(34572413175.99/150565294232.64)

%22.96=

العائد على حقوق الملكية لسنة 2017=(57365644936.72/150826534078.07)

%38.03=

الجدول رقم (2-3):يمثل العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات / البيان	2015	2016	2017
ROE% بنك الجزائر الخارجي	33.12	22.96	38.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم (2-1): يوضح العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي.

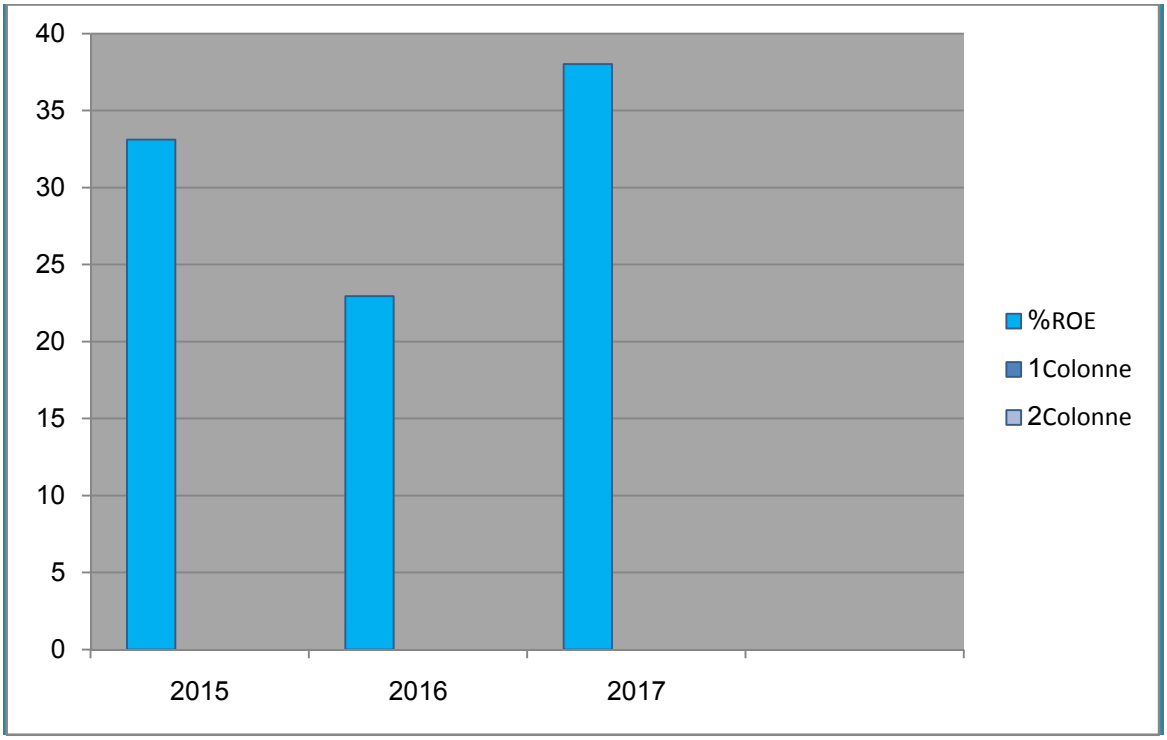

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم(2-3) و برنامجExcel2007.

من خلال النتائج المحصل عليها نسجل تذبذبات على مستوى العائد على حقوق الملكية،حيث سجلنا أعلى قيمة له سنة 2017،في حين شهدت سنة 2016 أدنى قيمة له كما هو موضح في الجدول رقم (2-3)،حيث كان هناك تذبذب خلال سنتي 2015 و 2016 سنة ليعود بالارتفاع سنة 2017 ويعود سبب ذلك

إلى تسجيل انخفاض على مستوى النتيجة الصافية أي أنها لم تغطي حقوق الملكية حيث بلغت سنة2015 قيمة 33418665080.57 في حين انخفضت سنة2016 لتسجل مقدار 34572413175.99أما في سنة 2017 شهدت ارتفاع ،وبالتالي سوف ينعكس على مستوى الأرباح الموزعة على المساهمين خلال السنوات لأن هناك علاقة طردية بين مستوى ارتفاعه وبين مستوى توزيع الأرباح على المساهمين.

2- معدل العائد على الأصول (Return On Assets):

ويهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربحية،حيث يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وجميع أصوله،ويحسب وفق العلاقة التالية:

العائد على الأصول=النتيجة الصافية /إجمالي

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

العائد على الأصول لسنة 2015=(33418665080.57/2602811618703.04)

%1.28=

العائد على الأصول لسنة2016=(34572413175.99/2574006188481.65)

%1.34=

العائد على الأصول لسنة 2017=(57365644936.72/3122177721501.37)

%1.83=

الجدول رقم (2-4) : يمثل العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات / البيان	2015	2016	2017
ROA% بنك الجزائر الخارجي	1.28	1.34	1.83

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح العائد على الأصول للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم (2-2) : يمثل العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

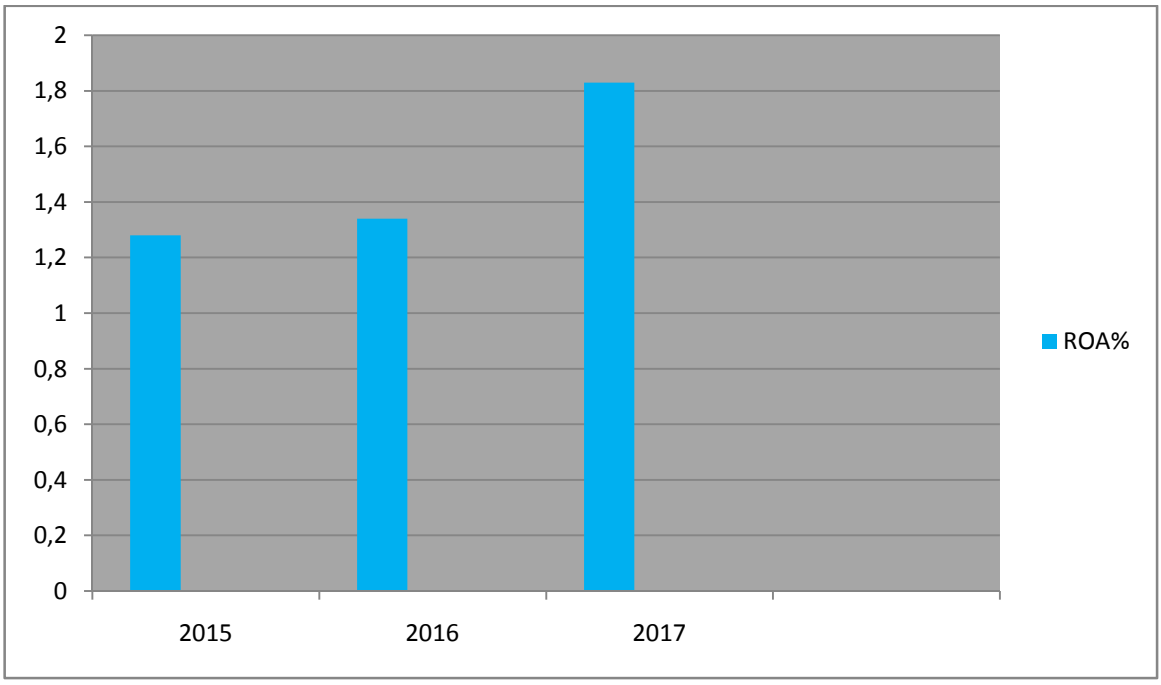

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم(2-4) وبرنامج Excel 2007.

من خلال النتائج المحصل عليها والمتمثلة في الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (2-2) التي تمثل العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي نلاحظ تسجيل أدنى قيمة 1.28

سنة 2015 ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض على مستوى النتيجة الصافية أما باقي السنوات الأخرى ونقصد بذلك سنة 2016 و 2017 التي سجلت أعلى قيمة للمعدل قدرت 1.83 حيث نلاحظ تحسن في هذا المعدل الأمر الذي يعكس كفاءة البنك في توظيف أصوله من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية.

3- هامش الربح (Profit Margin):

يعبر هذا الهامش عن نسبة كل دينار من صافي الدخل (النتيجة الصافية) المحقق من الإيرادات الكلية،حيث الهدف من قياس هذا الهامش هو معرفة مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه و يحسب وفق العلاقة التالية:

هامش الربح=النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

هامش الربح لسنة2015=(33418665080.57/134861725261.39)

=%24.78

هامش الربح لسنة 2016=(34572413175.99/68013137139.31)

=%50.83

هامش الربح لسنة 2017=(57365644936.72/174552563331.48)

=%32.86

الجدول رقم (2-5) : يمثل هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات / البيان	2015	2016	2017
PM% بنك الجزائر الخارجي	24.78	50.83	32.86

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح هامش الربح للبنك قيد الدراسة للسنوات السابقة .

الشكل رقم (2-3) : يمثل هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي.

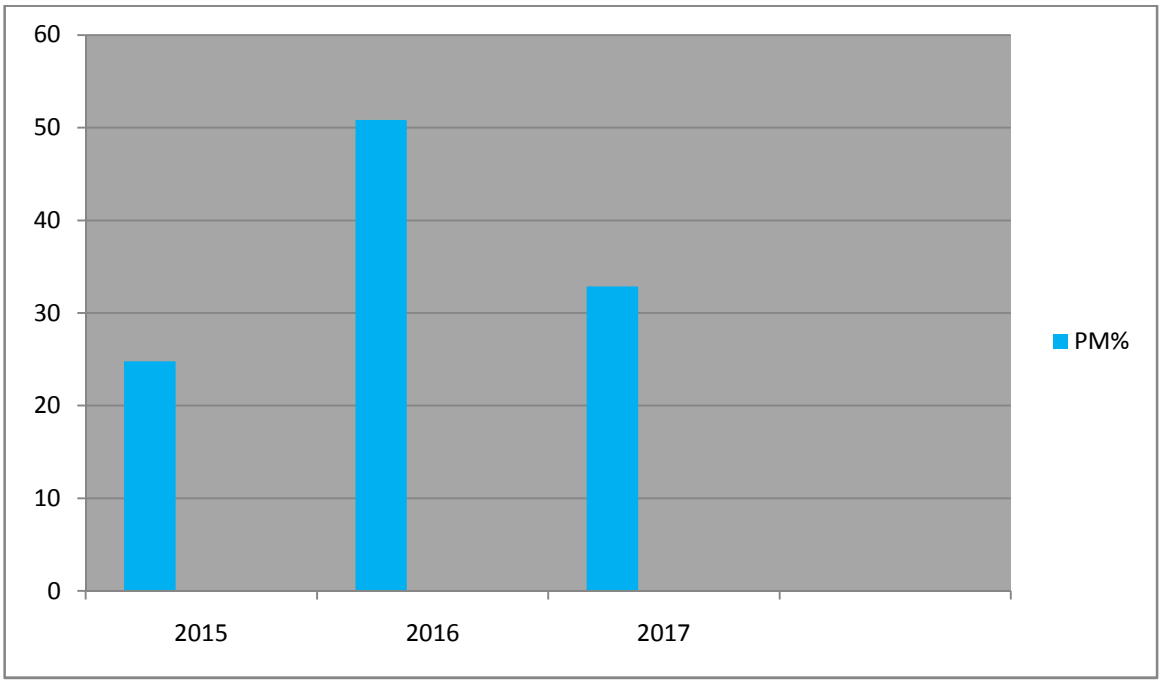

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم(2-5) وبرنامج Excel2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل رقم (2-3) تسجيل تذبذبات على مستوى مؤشر هامش الربح حيث سجلنا بدورنا أعلى قيمة له سنة 2016 حوالي 50.83 في حين

سجلت سنة 2015 أدنى قيمة قدرت 24.78 ،الأمر الذي يعكس عدم مقدرة البنك على تخفيض والسيطرة على مصاريفه وضرائبه لأنه كما هو معلوم:

صافي الدخل=مجموع الإيرادات-(المصروفات+الضرائب).

4- منفعة الأصول(Utility Assets):

الهدف معرفة مدى قدرة أصول البنك التجاري على تحقيق الإيرادات وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات من الفوائد والإيرادات المتولدة من مصادر أخرى،ويمكننا حسابه وفق العلاقة الآتية:

منفعة الأصول=إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

منفعة الأصول لسنة2015=(134861725261.39/2602811618703.02)

%5.18=

منفعة الأصول لسنة2016=(68013137139.31/2574006188481.65)

%2.64=

منفعة الأصول لسنة2017=(174552563331.48/3122177721501.37)

%5.59 =

الجدول رقم (2-6) : يمثل منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات / البيان	2015	2016	2017
AU% بنك الجزائر الخارجي	5.18	2.64	5.59

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح منفعة الأصول للبنك قيد الدراسة للسنوات السابقة .

الشكل رقم (2-4) : يمثل منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

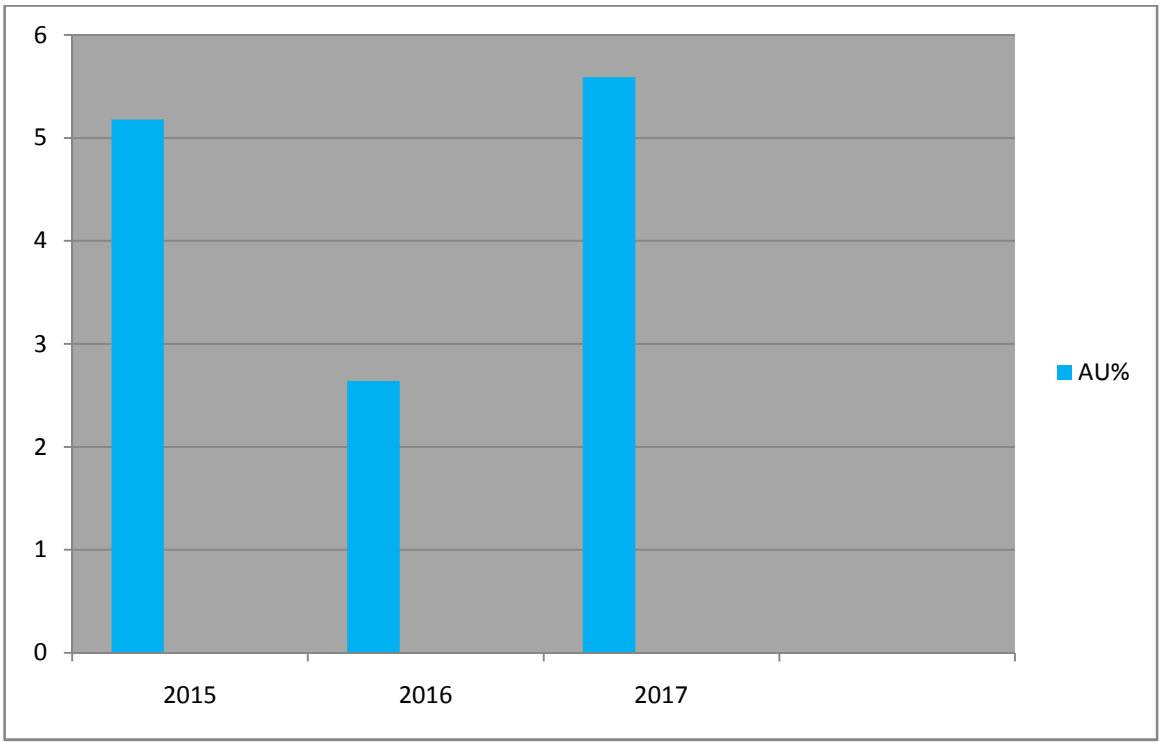

المصدر : من إعدادا الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم(2-6)وبرنامجExcel2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) والشكل البياني رقم (2-4) إن منفعة أصول البنك الجزائر الخارجي في تذبذب مما يؤدي إلى عدم قدرة أصول البنك على تحقيق الإيرادات،

وهو ما يجزم أن البنك لا ينوع في الاستثمار سواء كان ذلك استثمار في محفظة الأوراق المالية أو القيام بمساهمات في مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك تمويل الأفراد.

5- معدل الرفع المالي(مضاعف حق الملكية) Equity Multiplie :

يقيس درجة الرفع المالي للبنك حيث يهدف إلى مقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المؤشر إلى اعتماد درجة اكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة،ويمكن حسابه وفق العلاقة الآتية:

معدل الرفع المالي =إجمالي الأصول /حقوق الملكية

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

معدل الرفع المالي لسنة 2015=(2602811618703.02/100892860143.50)

=25.79

معدل الرفع المالي لسنة2016=(2574006188481.65/150565294232.64)

17.09=

معدل الرفع المالي لسنة 2017=(3122177721501.37/150826534078.07)

20.70=

الجدول رقم (2-7) :يمثل معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات / البيان	2015	2016	2017
EM بنك الجزائر الخارجي	25.79	17.09	20.70

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح معدل الرفع المالي للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم (2-5) : يمثل معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي.

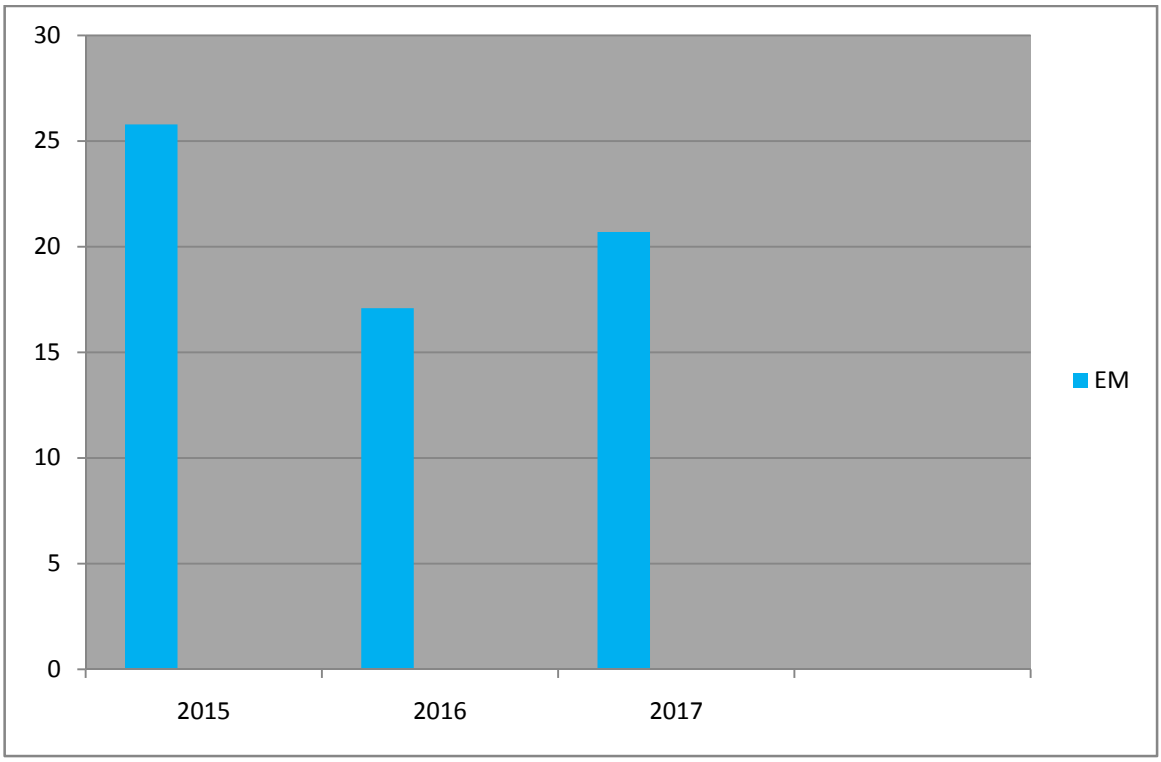

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم(2-7)وبرنامجExcel2007.

تشير النتائج المحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (2-7) والشكل رقم (2-5) إلى تسجيل تذبذبات على مستوى معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي،حيث سجلنا سنة 2015 معدل يقدر 25.79 لينخفض سنة 2016 ليصل إلى 17.09 ليواصل فيما بعد الارتفاع سنة 2017، ليصل إلى 20.70.

وهو ما يفسر اعتماد بنك الجزائر الخارجي سنتي 2015 و 2017 على التمويل بالديون على حساب الأموال الخاصة على عكس سنوات 2016 أين سجلنا معدل منخفض للرفع المالي. وهو ما ظهر جليا من خلال مختلف النسب المالية المحسوبة على مستوى هذا الفصل التي أظهرت خلل لدى البنك الجزائر الخارجي والذي تمثل في التذبذبات الحاصلة له.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الجزائر الخارجي (BEA) والذي تطرقنا فيه إلى نشأته وتطوره وإبراز هيكله التنظيمي وكذلك التطرق إلى مختلف وظائفه ونشاطاته، كما قمنا بتطبيق مجموعة معينة من النسب المالية التي تعد من أهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك كما قمنا بالتفسيرات لكل نسبة على حدى وإبراز أهم الأسباب والعوامل التي أثرت عليها، لأن أهمية النسب لم تعد تهم فقط إدارة البنك فحسب بل تشمل كافة الأطراف ذوي العلاقة من مودعين ومساهمين حيث تكمن أهميتها فيما توفره من معلومات حول الربحية التي تعد المنطلق الأساسي للبنوك وكذلك مدى كفاءة البنك في تخفيض ضرائبه والسيطرة على مختلف مصاريفه ومدى قدرة أصول البنك على تحقيق الإيرادات.

الخاتمـــــــة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمر ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة و المجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد) اجتماعية، اقتصادية، قانونية(...، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

1 – نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دارستنا توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات الموضوعة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** وهو ما ظهر جليا من خلال مختلف النسب المالية المحسوبة على مستوى الفصل الثاني التي أظهرت مكمن الخلل لبنك الجزائر الخارجي والذي تمثل في التذبذبات الحاصلة على مستوى النتيجة الصافية.

- **الفرضية الثانية:** وهو ما ظهر من خلال الفصل الثاني حيث استطعنا من خلال المعلومات المالية المتوفرة على مستوى الميزانيات وجدول حسابات النتائج من حساب مختلف المؤشرات المالية والتي اقتصرت في دراستنا على مؤشرات العائد.

- **الفرضية الثالثة:** حيث بدون تحليل مالي لا يستطيع البنك اكتشاف مواطن الضعف والخلل من أجل تصحيحها وتفاديها لبقائه في وضع تسوده احتدام المنافسة وهو ما ظهر من خلال النتائج المحصل عليها على مستوى الفصل الثاني بعد حساب مؤشرات العائد التي بينت مواطن الضعف وكذلك مواطن القوة.

2 – نتائج البحث:

2-1- نتائج نظرية:

- ❖ التحليل المالي هو الركيزة الأساسية التي من خلالها تستطيع مختلف المؤسسات سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية على تقييم وضعيتها المالية من أجل بقائها و إستمراريتها في وضع تسوده احتدام وإشتداد المنافسة؛
- ❖ يساعد التحليل المالي للقوائم المالية في معرفة مدى كفاءة وقدرة البنك على جمع الأموال من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف؛
- ❖ النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة على مستوى المؤسسات المصرفية وذلك لسهولتها وإعطائها صورة واضحة ودقيقة عن الأداء المالي للبنك محل الدراسة؛
- ❖ لم يعد التحليل المالي مقتصر على النسب المالية مؤشرات التوازن المالي فقط أو ما يسمى بالتحليل المالي الساكن بل تعدى إلى أبعد من ذلك حتى وصل إلى التحليل المالي الديناميكي؛
- ❖ تقييم الأداء لا يهم إدارة البنك وحدها بل كافة الأطراف ذوي العلاقة من أجل معرفة مدى ربحية هذا البنك وكذلك نجاحه وقدرته على البقاء والتنافس.

2-2- نتائج تطبيقية:

- ❖ يعاني بنك الجزائر الخارجي من تذبذبات على مستوى النتيجة الصافية وخاصة سنة 2016 ويمكن أن يرجع إلى ارتفاع في قيمة الأعباء العامة وكذلك عدم قدرته على السيطرة على المصاريف المختلفة؛
- ❖ معدل العائد على حقوق الملكية هو الأخر سجل تغيرات مستمرة خلال السنوات المدروسة وهو ما يؤكد ما تم التوصل إليه في النتيجة الأولى، أي أن النتيجة الصافية لم تغطي حقوق الملكية و خاصة سنة 2016 الأمر الذي سوف ينعكس على مستوى الأرباح الموزعة على المساهمين؛
- ❖ أما من ناحية معدل العائد على الأصول نلاحظ كفاءة بنك الجزائري الخارجي في استغلال وتوظيف أصوله من أجل توليد الربح ودائما مع استثناء سنة 2015 أين سجلنا انخفاض في المعدل حيث وصل إلى 1.28؛

- ❖ البنك لاينوع في إستثماراته سواء كان استثمار في محفظة الأوراق المالية أو القيام بمساهمات في مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك يقوم بتمويل الأفراد؛

3 – الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الجزائري الخارجي نقوم بوضع بعض المقترحات:

- ❖ يجب على بنك الجزائري الخارجي و كل البنوك الجزائرية الأخرى أن تمنح حق إعداد القوائم المالية من ميزانيات وجدول حسابات النتائج و كذلك قائمة خارج الميزانية لكل وكالة على حدى وليس كما هو معمول حاليا أين يتم إعداد القوائم المالية على المستوى المركزي من أجل تقييم عمل وأداء كل وكالة على حدى و معرفة أي الوكالات الغير الناجحة أي التي لا تحقق أرباح جراء نشاطها من أجل إصلاح أوضاعها في الوقت المناسب وإتخاذ القرار تجنب للتراكمات؛
- ❖ يجب على بنك الجزائر الخارجي التحكم الجيد في مصاريفه والسيطرة عليها وكذلك تخفيض ضرائبه ويكون ذلك من خلال مراقبة أنشطة كل وكالة ومدى تحقيقها للأرباح جراء أعمالها؛
- ❖ يجب تأهيل وتدريب العنصر البشري من خلال إخضاعه لدورات تكوينية في مجال التحليل المالي للرفع من مستوى الأداء؛
- ❖ القيام بدراسات إحصائية وقياسية لمراقبة التكاليف وكذلك دراسات تنبؤية للعوائد والمخاطر بشكل دوري ومستمر لكي يتم معالجة الخلل في الوقت المناسب؛

المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I الكتب:

1. أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة و التحليل المالي**،دار البداية، عمان، 2004.
2. رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 1997.
3. عبد الحليم كراجة، **الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2000
4. عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**،الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004.
6. علي فضل جابر، **التحليل المالي لغرض تقويم الأداء**، بحث مقدم للأكادمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2006.
7. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
8. محمد يونس خان، هشام صالح غرايبية، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 2008.
9. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، 1989.
10. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.
11. وليد الحيالي، البطمة محمد عثمان، **التحليل المالي**، الطبعة 1، دار الحنين، عمان،الأردن ،1996.
12. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل)** ، مؤسسة الوراق، عمان ، 2004.

II الرسائل الجامعية:

1. أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2013.

2. خديجة سعودي، **دور نماذج التحليل المالي الحديث في تجنب مخاطر التعثر المصرفي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسيلة،2015.

3. محسن قادري، **عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014.

4. محمد صالح عواشرية، **التحليل المالي**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

1 – Frank J. Fabozzi & Pamela P . Peteroso, **Financial managment & analysis**, Joh, Wiley & Sons, Inc, Second Edition, 2003.

2 – MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion, Paris: Edition Economica, 1997.

3 – Richard, Chrystelle, Remix, Robert, **Article accepté pour l'analyse de qualité financières**, Paris, 2002, p 5.

ثالثا: مواقع الانترنت

1 – http://www.bea.dz/presentationbea/Organigramme.html H.R /page consultée le:04/05/2019.

الملاحـــــق

الملحق رقم : (1) أصول وخصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2015 – 2016.

Le Bilan de la Banque en 2015 . 2016

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
TOTAL DU PASSIF		**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**

الملحق رقم : (2) جدول حسابات نتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2015 – 2016.

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2016- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	49 790 060 282,97	42 476 997 168,07	4 380 991 793,38
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-15 909 026 497,58	-18 939 839 422,85	1 120 502 343,50
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 566 559 974,38	39 295 400 091,03	18 231 983 706,61
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 827 383 181,66	-1 453 800 520,94	-666 167 866,34
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 393 501 667,99	725 351 916,62	1 148 326 519,24
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-98 184 954,53	20 795 047,45	-88 145 520,78
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	19 467 571 135,96	53 089 328 001,92	-7 923 101 198,42
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-9 116 556 076,22	-45 640 462 996,41	9 398 934 028,34
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**87 266 542 351,31**	**69 573 769 284,89**	**25 603 323 805,53**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-12 261 685 541,11	-15 554 386 404,97	-337 854 973,74
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 152 105 696,13	-1 136 916 591,83	20 454 476,04
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**73 852 751 114,07**	**52 882 466 288,09**	**25 285 923 307,83**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-28 256 120 022,65	-8 510 055 069,80	-19 734 562 751,78
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	245 517 563,96	1 478 849 936,04	-5 200 323 835,45
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 842 148 655,38**	**45 851 261 154,33**	**351 036 720,60**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176 419,88	-25 926 597,83
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 863 726 505,38**	**45 855 437 574,21**	**325 110 122,77**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-11 291 313 329,39	-12 436 772 493,64	504 517 221,42
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**34 572 413 175,99**	**33 418 665 080,57**	**829 627 344,19**

الملحق رقم : (3) أصول وخصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2016 – 2017.

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,71**

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,71**

الملحق رقم : (4) جدول حسابات نتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2016 – 2017.

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,66	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**120 867 412 751,17**	**87 266 542 351,31**	**33 600 870 399,86**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**104 474 238 080,02**	**73 852 751 114,07**	**30 621 486 965,95**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**77 050 285 462,32**	**45 842 148 655,38**	31 208 136 806,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**77 060 154 499,62**	**45 863 726 505,38**	**31 196 427 994,23**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 694 509 562,90	-11 291 313 329,39	(8 403 196 233,51)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**57 365 644 936,72**	**34 572 413 175,99**	**22 793 231 760,72**